كيف يمكن النهوض بالعملية التنموية؟

أمين عبدالله إبراهيم

ما تزال الدول النامية تواجه ظروفاً اقتصادية وسكانية صعبة بسبب بطء تقدم عملية التنمية إن لم يكن مراوحتها لفترة طويلة في مكانها وعدم إحرازها أي تقدم،لذلك فقد تعددت الاتجاهات النظرية حول السبيل لدفع عملية التنمية نحو الأمام للخروج من هذه الأزمة.فوفقاً لخبراء الاقتصاد والتنمية،هناك ثلاثة اتجاهات حول هذه المسألة المهمة،الاتجاه الأول يرى أن المشكلة تقع بشكل رئيسي على مستوى التقسيم الدولي للعمل وتحديداً على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية،حيث لوحظ بقاء البلدان النامية في وضع المنتج للمواد الأولية فحسب،لذا لابد من إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد لدفع عملية التنمية نحو الأمام.

أما الاتجاه الثاني فيركز في المقام الأول على مسألة توفير الحاجيات الأساسية لكل المواطنين،ويتحقق هذا بزيادة الدخل عن طريق زيادة الكفاءة في الإنتاج واستخدام الإنتاج الكثيف لليد العاملة،ومن خلال تأمين الخدمات العامة (مياه مأمونة،خدمات صحية،تعليم،...إلخ) وإشراك المستفيدين من هذه الحاجات في القرارات المتعلقة بها.

في حين يرى الاتجاه الثالث أن التدخل الرئيسي لعملية التنمية هو زيادة الإنتاج،لكن التركيز هنا لا يكون على دور رأس المال المادي في العملية الإنتاجية فحسب،وإنما على دور العنصر البشري في هذه العملية،أي ضرورة تنمية الموارد البشرية بمعنى توفير الشروط التي من شأنها رفع إنتاجية العمل،ويكون ذلك عن طريق رفع مستواه التعليمي وتزويده بالمعارف والمهارات الفنية والمهنية وإتاحة فرصة التدريب أمامه إلى جانب رعايته الصحية وتأمين المناخ المناسب للعمل.

لذا،يرى خبراء الاقتصاد والتنمية أنه لابد من تطبيق الاتجاهات الثلاثة السابقة من أجل النهوض بالعملية التنموية،إذ أن التجارب تدل على أنه بالرغم من أن تحسن شروط التبادل التجاري بشكل نسبي (صادرات المواد الخام) وتسهيل دخول بعض منتجات الدول النامية الصناعية لأسواق البلدان المتقدمة،وتيسير حصولها على قروض أدى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً في السبعينيات،ولكن هذا النمو جاء لتوظيف الأموال المتاحة إما في قطاعات الإنتاج غير القابلة للتبادل على الصعيد الدولي- أي كان استثماراً في البنى التحتية،المرافق الخدمات العامة،السكن في مقابل إهمال الزراعة- أو تم تمويل استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية أي الإنفاق غير المجدي.. وهكذا شهد عقد السبعينيات تطوراً ملحوظاً حيث أن الإنفاق الحكومي ساهم في زيادة الطلب على اليد العاملة وبالتالي في تخفيض معدلات البطالة وارتفاع الأجور الحقيقية ما أدى إلى زيادة عدد المشمولين بالخدمات العامة،إلا أن مستوى المعيشة لم يستمر بالتحسن بل أنه سار في الاتجاه المعاكس، لا سيما مع تغير الظروف الخارجية وبروز أزمة الثمانينات (أزمة المديونية) ما نجم عنه تدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأغلب البلدان النامية،وذلك بسبب تدهور أسعار المواد الخام وارتفاع سعر الفائدة في أسواق المال العالمية،كذلك بسبب الضغوطات التي تمارسها البلدان الصناعية إزاء دخول صادرات البلدان النامية إلى أسواقها وتدهور معدلات الاستثمار،الأمر الذي أدى إلى تراجع ملحوظ في الإنفاق على الخدمات العامة وخفض الدعم المقدم لكثير من السلع والخدمات الاستهلاكية.وبسبب فشل إستراتيجيات التنمية للنهوض بالاقتصاد زاد انخفاض معدلات النمو وارتفعت معدلات البطالة وبالتالي انتشار المزيد من الفقراء.

ورغم التركيز على بلورة مفهوم التنمية البشرية في التسعينيات،إلا أنها ترافقت مع مفهوم العولمة وانفتاح الأسواق المالية والسلعية دون قيود،ما ساهم في انتشار المزيد من البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة للكثيرين وبالتالي التراجع في القدرة على تحقيق التنمية البشرية.

ختاماً،وبحسب رؤى خبراء الاقتصاد والتنمية، هناك العديد من المقترحات العلمية التي يمكن من خلالها حل ومعالجة الكثير من الاختلالات التنموية الراهنة،وتتركز هذه المقترحات في التوظيف الأمثل للموارد وذلك لتحقيق تنمية شاملة مع ضرورة توفر الإرادة السياسية الفاعلة،إضافة إلى تفعيل القدرة الشرائية،وتوفير الفرص المتكافئة للجميع بدون استثناء حيث أن العولمة بدأت تولد تشوهات جذرية في توزيع الدخل والثروة بين الأمم،إلى جانب ضرورة إتباع سياسة ربط التعليم بحاجات المجتمع،والعمل على تطبيق السياسات السكانية والتعليمية والاقتصادية بما يتلاءم ومراحل النمو الاقتصادي.

تنفيذ دراسة علمية تحليلية للوضع السكاني وتحديات المستقبل في محافظة صنعاء

د. بورجي: توفير قاعدة بيانات عن الأوضاع والمؤشرات السكانية يسهم في رسم سياسة سكانية تنموية فاعلة

صنعاء/ فايزة أحمد مشورة :

تنفذ الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان حالياً دراسة علمية تحليلية للوضع السكاني وتحديات المستقبل في محافظة صنعاء.

وأوضح د. أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان أن تنفيذ هذه الدراسة يأتي ضمن سلسلة من الدراسات التحليلية للوضع السكاني وتحديات المستقبل التي تنفذها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في عدد من المحافظات.

وقال إن الدراسة تهدف إلى إعداد تقرير عن الوضع السكاني في المحافظة بقصد تحليل هذا الوضع وإعداد ملف سكاني لمعرفة الاتجاهات السكانية داخل المحافظة ومدى تأثيرها على التنمية ووضع المجتمع ومعرفة العوائق المؤثرة على اتجاهات السكان بغرض رسم سياسة سكانية تنموية فاعلة، كما تهدف إلى قياس مستوى التطور الحاصل خلال الفترة الماضية بالإضافة إلى تلمس المتغيرات السكانية الشاذة وتوجيه الإجراءات والتوجهات الحكومية للوقوف أمامها ومعالجتها والعمل على توسيع الشراكة الفاعلة بين السلطة المحلية والمجتمع المدني والدولة لقيادة مجتمعات محلية مثلى تأخذ على عاتقها تحقيق تنمية شاملة من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة.

وأضاف أن دراسة الوضع السكاني في المحافظة من شأنه توفير قاعدة بيانات عن الأوضاع السكانية على مستوى المحافظة وتوفير مؤشرات سكانية وملف سكاني تحليلي والذي ستسهم معطياته في الأنشطة والفعاليات التي يتم تنفيذها، كما أن أحد مخرجات الدراسة هو قياس حجم التطور الحاصل في هذا الجانب خلال عشر سنوات ومعرفة الإخفاقات وأسبابها من أجل الوقوف أمامها وإيجاد المعالجات المناسبة لها.

وأشار إلى أن الدراسة ستتناول عدداً من المجالات المتمثلة بالوضع السكاني في المحافظة من خلال توضيح معدلات المواليد والوفيات وتوقع الحياة وغيرها من المؤشرات السكانية بحسب النوع، بالإضافة إلى التركيب العمري والنوعي للسكان من خلال حجم السكان بحسب النوع وحجم ونسبة النساء في سن الإنجاب وكذا احتساب مؤشرات الإعالة العمرية والخصوبة والصحة العامة والصحة الإنجابية والتعليم والأمية والهجرة والتوزيع السكاني ومستوى تطوره والنمو السكاني بالإضافة إلى مستوى الوعي حالياً والجهود المبذولة ومستوى التحسن والإخفاق والصعوبات خلال المرحلة السابقة التي حددتها الدراسة.

د. أحمد علي البورجي

ولفت إلى أن الدراسة ستعمل على التعرف على التوقعات المستقبلية للسكان في المحافظة وأهم المؤشرات السكانية فيها.

واكد أهمية تنفيذ هذه الدراسات التحليلية للوضع السكاني وتحديات المستقبل لإدراك مستوى الاختلال بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي الذي نجم عن ضعف الإيفاء باحتياجات السكان الاجتماعية والاقتصادية كالصحة والتعليم والمياه والكهرباء وغيرها في ظل النمو السكاني المتسارع في بلادنا.

وقال إن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان سبق أن نفذت دراسات تحليلية مشابهة للوضع السكاني وتحديات المستقبل في عدد من المحافظات وأنها ستواصل تنفيذ مثل هذه الدراسات في بقية المحافظات لإعطاء رؤية مستقبلية حول خطورة المشكلة السكانية في بلادنا عموماً وعلى مستوى كل المحافظة وتأثيراتها السلبية على عدد من القطاعات التنموية المختلفة وتوضيح تأثير النمو السكاني على هذه القطاعات، وكذا إيضاح المؤشرات السكانية الخاصة بكل محافظة لتوضيح الرؤية للعاملين في مجال التخطيط في مختلف القطاعات المعنية من أجل خفض معدلات الخصوبة المرتفعة وصولاً إلى خفض معدلات النمو السكاني العالي الذي تعاني منه بلادنا.

وأوضح أن تنفيذ مثل هذه الدراسات يشكل أهمية كبيرة في التعرف على الوضع السكاني والمؤشرات السكانية الراهنة والوصول إلى مؤشرات جديدة للاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج التنموية وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بقضايا السكان من قبل الجهات التنفيذية ذات العلاقة بالعمل السكاني في المحافظة.

في دراسة حديثة عن الأوضاع الاجتماعية للأطفال العاملين في الزراعة

(95.1 ٪) من الأطفال العاملين في الزراعة متسربون من التعليم

التركيز على التشريعات التي تحمي حقوق الأطفال وجذبهم للتعليم أهم الحلول المقترحة للحد من الظاهرة

عرض/بشير الحزمي

خلصت دراسة حديثة عن الأوضاع الاجتماعية للأطفال العاملين في الزراعة في اليمن التي صدرت مؤخراً عن المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل إلى أن القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال في الزراعة أمر يكاد يكون مستحيلاً بسبب انتشار الفقر في المقام الأول،وسيادة الاقتصاد المعيشي وتفتت الملكيات الزراعية ثانياً وبالتالي فإن اعتماد العائلات على عمالة الأطفال سيظل دائماً.

وأوردت الدراسة عدداً من الحلول للحد من هذه الظاهرة من أهمها التركيز على التشريعات التي تنص على حماية حقوق الأطفال في جميع مجالاتهم الحياتية والعمل على جذب الأطفال للتعليم عبر التوعية وإيجاد قاعدة بيانات دقيقة حول عمالة الأطفال،والعمل على نشر التصنيع في الريف بإدخال الصناعات الصغيرة والصناعات الزراعية وتأسيس مؤسسات للإقراض الريفي وتشجيع الإنتاج الريفي.

وأكدت الدراسة ضرورة تكاتف الجهود من أجل الخروج بحلول مرضية تضمن حماية الأطفال من هذه الظاهرة التي إن تفاقمت ستؤدي إلى نتائج لا يحمد عقباها،فالأطفال هم اللبنة الأساسية لبناء أي مجتمع سليم وحضاري.

وأشارت الدراسة التي نفذت من قبل عدد من الباحثين الميدانين وشملت عدداً من المحافظات اليمنية مستهدفة (371) طفلاً موزعين على محافظات إب، أبين،تعز،الحديدة،ذمار،صنعاء وتوزعوا حسب النوع الاجتماعي بنسبة (51.5٪) للذكور و(48.5٪)للإناث إلى أن أطفال اليوم هم رجال الغد وثروة الحقيقية لأي مجتمع خصوصاً إذا ما توفرت لهم الظروف الملائمة في الحياة الآمنة والمستقرة،وإن تباين الظروف المعيشية من طفل لآخر تظهر نتائج مختلفة لها آثارها السلبية والإيجابية في أي مجتمع وخاصة في مجتمعنا اليمني الاستثنائي الذي يعتبر عمل الطفل مصدر دخل أساسياً للأسرة وخاصة في المجال الزراعي فضلاً عن عمله في مجالات أخرى فرضت عليه قسراً بسبب الجهل أو الظروف الاقتصادية.

وأوضحت الدراسة أن الأسر الفقيرة تكاد تكون معتمدة على الأطفال اعتماداً كلياً في الزراعة،فيما الأسر الغنية تعتمد على أطفالها اعتماداً جزئياً،وأن بعض الأسر الغنية والمتوسطة في المواسم الزراعية وفي العمليات الزراعية الأساسية كالبذر والحصاد لا تعتمد على أطفالها فقط ولكنها غالباً ما تميل إلى تشغيل أطفال الأسر الفقيرة.

ولفتت الدراسة إلى أن عمالة الأطفال تنتشر في المناطق الجبلية أكثر من السهلية وأن عمالة الأطفال في المناطق الريفية القريبة من المدن أكبر من البعيدة عنها بسبب أن معظم أرباب الأسر يعملون في أعمال أخرى داخل المدن ويتركون العمل الزراعي لأطفالهم ونسائهم في القرية وأن عمل الأطفال الذكور في مجال الزراعة النباتية أوسع منها بين الأطفال الإناث فيما معظم الفتيات يعملن في مجال الزراعة الحيوانية.

وأشارت الدراسة إلى أن معظم الأطفال (63.4٪) من عينة الدراسة بدؤوا العمل في الزراعة عند سن تتراوح ما بين السادسة والتاسعة من أعمارهم ولا توجد علاقة قوية بين انفصال الوالدين وعملهم في الزراعة فحوالي (95.7٪) من الأطفال المستطلعة آراؤهم آباؤهم وأمهاتهم لا يزالون مرتبطين بعلاقة زواج. ولا توجد أيضاً علاقة ذات دلالة بين اليتم وعمل الأطفال في الزراعة فهي ظاهرة تنتشر بين الأطفال الأيتام وغير الأيتام و(90.8٪) من الأطفال آباؤهم على قيد الحياة وحوالي (96.8٪) لا زالت أمهاتهم على قيد الحياة وأن نسبة (90.4٪) يتعرضون لإنتهاكات مختلفة ولكنهم لا يشتكون لأي جهة بسبب إما الخوف من الفضيحة أو الطرد من العمل أو لأن المنتهكين لحقوقهم هم من أقاربهم والمخجل أن (92.3٪) من الذين يشتكون لا يجدون انصافاً.

وكشفت الدراسة عن أن (95.1٪) من الأطفال العاملين في الزراعة المتسربين من التعليم يشكل عملهم السبب الأول في تسربهم من التعليم سواء الذين اتخذوا قرار التسرب بأنفسهم (45.9٪) أو الذين دفعهم الوالدان (49.2٪).

وأكدت الدراسة إن انتشار الظاهرة يشمل الأطفال الملتحقين بالتعليم والمتسربين منه فحوالي (78.2٪) من الأطفال العاملين ملتحقون بالتعليم.

وأشارت أيضاً إلى أن (59.6٪) من الأطفال العاملين تمتلك أسرهم أرضاً زراعية ولذلك فالظاهرة تنتشر أيضاً بين من يملكون أرضاً زراعية ومن لا يملكون.

وحول أسباب انتشار الظاهرة بينت الدراسة أنه لا توجد علاقة كبيرة بين بطالة رب الأسرة وعمل الطفل في الزراعة فآباء (96.2٪) من الأطفال المستطلعة آرائهم يعملون وليسوا عاطلين وآباء (1.5٪) منهم متقاعدون ويحصلون على معاشات تقاعدية وأمهات (52.4٪) منهم يعملن وبالرغم من انتشارها في أوساط الأسر الغنية والمتوسطة إلا أن الأسر الفقيرة أكثر اعتماداً على عمل الأطفال وهو السبب الأول في انتشارها تم تأتي التوجهات الثقافية للأسر الريفية تجاه الطفولة والتعليم ثانياً لتلعب دوراً مهماً في التحاقهم بالعمل. فمعظم الأسر ترى أن الطفولة تنتهي عند سن الثالثة عشرة وإن الإنسان يصبح رجلاً أو امرأة (بالغين) عند سن الرابعة عشرة هذا من جانب ومن جانب آخر فكثير من العائلات الريفية لم تعد تؤمن بالتعليم باعتباره استثماراً بشرياً أو آلية للحراك الاجتماعي.

ونوهة الدراسة إلى أنه بالرغم من أن (95.9٪) من الأطفال الذين استطلعت آرائهم أكدوا أن عملهم في الزراعة ساهم في تحسين المستوى المعيشي لأسرهم بدرجات مختلفة إلا أن الآثار الصحية وظروف ومخاطر العمل كانت نتائجها سلبية إلى أبعد حد فمعظم الأطفال (71.1٪) لا يحصلون على أي فترات راحة كافية وكذلك الحال بالنسبة للغذاء.

ومعظم الأطفال (95.7٪) إما أنهم يعملون في ظل غياب تام لوسائل الوقاية من مخاطر العمل أو أن الوسائل المتوفرة غير كافية للحماية و(74.3٪) من الأطفال يتعرضون للضرب من قبل صاحب العمل أو أحد أقاربه ناهيك عن الشتم والإهانات اللفظية حتى يصل الأمر إلى التحرش الجنسي من قبل العمال الآخرين أو من قبل أشخاص أثناء ذهابهم أو عودتم من العمل.

برنامج مواجهة أزمة الغذاء:

جهد كبير وإصرار على التأثير

د. مروان سعيد طاهر

التوسع في برامج التغذية ومكافحة سوء التغذية وأضرار القات في المجتمع اليمني له أهمية بالغة كونها من التدخلات المؤثرة في مواجهة التحديات السكانية في اليمن باعتبار هذه البرامج تدعم وبقوة أهداف التنمية الألفية.

برنامج مواجهة أزمة الغذاء التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية هو من البرامج الحديثة التأسيس والتي ترغب بشدة بل وتسعى بكل جد ومثابرة وإخلاص لتحقيق أهدافها بكل دقة ومهنية، هذا ما لا حظناه ولمسناه عن قرب كمستشارين للبرنامج الذي كان لنا شرف المشاركة في ورشة عمل نظمها مؤخراً خلال الفترة 15-17مايو 2010م في المركز الرئيسي للصندوق الاجتماعي للتنمية.

هذه الورشة هدفت إلى تقييم سنة كاملة من العمل الدؤوب لحملة التوعية الصحية حول البدائل الممكنة للحد من سوء التغذية وأضرار القات، هذه الحملة التي بدأت قبل عام استهدفت القرى النائية والأشد فقراً بالنزول الميداني والاحتكاك المباشر بالمواطنين من قبل مستشارين مدربين ومعدين مسبقاً ليصلوا بالمعلومات التثقيفية الصحية إلى العديد من قرى ومحلات المحافظات اليمنية.

ورشة العمل وتزامنها مع أفراح الشعب بعيد الوحدة اليمنية رسمت لوحة رائعة بتجسيدها الوحدة الوطنية الغالية واقعاً ملموساً ومعاشاً لمدة ثلاثة أيام حين جمعت شمل أكثر من عشرين مستشاراً للبرنامج من معظم محافظات الجمهورية لتوكل إليهم مهمة تقييم كل مراحل العمل السابقة وفرز كل الايجابيات وتعزيزها وكل السلبيات واستبعادها وإعادة صياغة وتعديل وإضافة كل ما اعتقدوه مهماً ومؤثراً في إيصال الرسائل الصحية بما يتناسب مع الواقع المعاش والثقافة السائدة للمستهدفين.

عقد هذه الورشة التقييمية بحد ذاته إن دل على شيء فهو يدل على وعي كبير للقائمين على البرنامج والمسئولين المباشرين عليه ممثلين بالأخ/ عبدالجليل الشميري والأخت/ نور الشرفي، ويدل أيضاً على إيمانهم العميق بأهمية الرسالة الإنسانية التي يقدمونها للفقراء و إصرارهم على إحداث تأثير كبير للتوعية في الحملات المقبلة وهم بذلك يستحقون كل التقدير والاحترام..

آملين أن تعزز ثقافة التقييم والتطوير في كافة برامجنا ومؤسساتنا ومشاريعنا سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص لما لثقافة التقييم من أهمية كبيرة في إخراج اليمن من أزماته وتحدياته ثم اللحاق بركب التحضر مع بقية الأمم والشعوب.

ضماناً لصحة الأمم

وضع صحة المرأة في مقدمة الأولويات

واشنطن/ 14 أكتوبر/ متابعات :

لا يزال التقدم في مجال الحد من وفيات الأمهات وتعرضهن للأمراض "يشهد بطئاً مأساوياً" ولذلك كشفت الأمم المتحدة مؤخراً عن مبادرة علمية ترتكز على التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في إنقاذ حياة حوالي مليون امرأة أثناء الحمل والولادة.

ففجوة التمويل الخاص بصحة الأم والطفل في البلدان الأقل نمواً في العالم والتي تقدر بحوالي 20 مليار دولار تعني تعرض ما بين 350.000 و 500.000 امرأة لخطر الموت سنوياً لأسباب وتعقيدات مرتبطة بالحمل والولادة يمكن تفاديها، هذا بالإضافة إلى معاناة حوالي 15 مليون امرأة أخرى من إعاقات طويلة الأمد يمكن تفاديها أيضاً.

وتدعو خطة العمل الجديد المشتركة لصحة المرأة والطفل الدول إلى وضع صحة النساء والفتيات على رأس أولوياتها وخلق إطار شامل للنظم الصحية المتكاملة يمكنه الوصول إلى أكبر عدد ممكن من النساء والفتيات.

وقد قامت ثريا عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتقديم ورقة عمل للخطة خلال المؤتمر العالمي لصحة النساء الإنجابية الذي عقد مؤخراً في واشنطن بالولايات المتحدة بحضور 3.500 خبيرة ورائدة في مجال صحة النساء من 150 بلداً.

وبدون حدوث تحول جذري في سياسة البلدان في مجال صحة الأم والطفل، لن يتمكن سوى 20 بلداً فقط من أصل 68 من تحقيق هدف الألفية الإنمائي الخاص بخفض معدل الوفيات النفاسية بنسبة الثلثين وإتاحة فرص متساوية للنساء للحصول على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.

وفي هذا السياق، قالت فلافيا بوستيريو، مديرة مبادرة الشراكة من أجل صحة الأم والطفل التابعة لمنظمة الصحة العالمية:"هدفنا هو الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشركاء والجهات الفاعلة حتى يصبح الجهد أكبر .. ستقوم البلدان بتحديد أهدافها الخاصة .. ثم نقوم نحن بعد ذلك بتجميع هذه الالتزامات وبلورتها في إطار عمل يعكسها ويقيسها على مدى السنوات الخمس المقبلة".

وتعرض الخطة صيغاً شاملة مثل الخدمات الصحية المتكاملة حتى لا تضطر المرأة لزيارة عيادات متعددة للحصول على معلومات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتثقيف الجنسي – مثلما يحدث الآن في كثير من الأحيان – بالإضافة إلى تعزيز النظم الصحية للاستفادة من الأموال بشكل أفضل.

غير أن هناك مخاوف بسبب عدم الحديث عن القضايا مثل حقوق المرأة في سياق حقوق الإنسان والإجهاض غير المأمون والنساء المستضعفات على وجه الخصوص. وأفادت الكسندرا غاريتا، وهي مسؤولة برامج بالتحالف الدولي لصحة المرأة، أن "عمليات الإجهاض غير الآمنة تعد ثالث سبب رئيسي لوفيات النساء والفتيات الحوامل". كما أشارت إلى أن النساء والفتيات المتعايشات مع فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز على وجه التحديد لم يذكرن أيضاً.

من جهتها قالت السيدة سيرا سيبيل المديرة التنفيذية لمركز الصحة والمساواة بين الجنسين وهي مؤسسة مناصرة مقرها واشنطن: عندما لا يتم ذكر حقوق الإنسان فإن ذلك يسمح بمواصلة السياسات التمييزية.

وأشارت فلافيا بوستريو إلى أن المسودة ستمر بمراحل عديدة قبل مثولها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف شهر سبتمبر 2010. ومن المحتمل أن يتم ذكر حقوق الإنسان في الوثيقة النهائية وأن تركز الملاحق على الإناث المستضعفات بوجه خاص.

وعلقت على قضية الإجهاض المثيرة للجدل بقولها إن المسودة لم تشأ أن "تقدم شيكاً على بياض لكل بلد للتعامل مع مسألة الإجهاض غير المأمون" وإنما "أرادت فقط التأكد من أن الإجهاض يتم بشكل آمن في الحالات التي يكون فيها قانونياً. ولذلك من الضروري جداً أن نفهم الفرق".

ولا يعتبر الإجهاض قانونياً في أكثر من نصف البلدان الـ 86 التي تتولى فيها مبادرة الشراكة من أجل صحة الأم والطفل التابعة لمنظمة الصحة العالمية رصد التطور في هذا المجال حتى عام 2015.

وقد حاولت بعض المنظمات مثل منظمة العفو الدولية تجنب مسألة الإجهاض غير الآمن وغير الشرعي من خلال التركيز على زيادة عدد القابلات المدربات. وعلق المدير التنفيذي للمنظمة، لاري كوكس، على ذلك بقوله إنه عندما يتم التطرق لمسألة الإجهاض "نتعرض للهجوم من جانب الكنيسة الكاثوليكية. ويصدر الفاتيكان بياناً يقول فيه إن أتباع المذهب الكاثوليكي الصالحين لا يجب أن ينتموا لمنظمة العفو الدولية ويقوم بإنهاء عمل مجموعاتنا في الجامعات الكاثوليكية".

من جهتها، أقرت مديرة منظمة الصحة العالمية مارغريت تشان بأن الخطة "لن تستجيب لتوقعات الجميع"، مشيرة إلى أنه خلال مشاوراتها مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص حصلت على ردود تقييمية مفادها أن "هناك الكثير من الطاقة، وهذا أمر جيد، وهناك الكثير من الالتزام، وهذا أيضاً أمر جيد للغاية".